

الأسر المنتجة في المجتمع السعودي بين الإنجازات والتحديات في ضوء رؤية
المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠: دراسة تحليلية

د. ابراهيم بن محمد الصبيحي

الأستاذ المساعد بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

كلية اللغات والعلوم الإنسانية

جامعة القصيم

ملخص الدراسة :

تمثل الأسر المنتجة في المملكة العربية السعودية ركيزة أساسية في تعزيز الاقتصاد المنزلي وتنويع مصادر الدخل، حيث حظيت بدعم حكومي ومؤسسي واضح ضمن برامج رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الأسر المنتجة في المجتمع السعودي، ورصد صور وأشكال الدعم الحكومي وغير الحكومي التي تحصل عليها، وبيان بأهم الإنجازات التي تحققتها على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وتحديد الصعوبات والتحديات التي تواجهها، ومن ثم التوصل إلى مقترحات من شأنها المساهمة في تجاوز تلك التحديات وتعزيز الدور التنموي لتلك الأسر. وتصنيف هذه الدراسة ضمن الدراسات الكيفية التي تعتمد على المنهج التحليلي والاستنباطي وطريقة دراسة الحالة. اعتمد الباحث على المقابلة شبه المفتوحة، حيث تم جمع البيانات من خلال مقابلة عدد ٨ من الحالات محل الدراسة، إضافة إلى مراجعة وتحليل بعض الدراسات والأدبيات ذات الصلة. وخلصت نتائج دراسة الحالات إلى وجود تنوعاً في طبيعة المشاريع، حجم الدعم المقدم، ومستوى التحديات، وتبين أن الدعم الحكومي كان متنوعاً بين الدعم المالي المباشر، والدعم غير المالي من خلال الدورات التدريبية، الاستشارات، أو المشاركة في المعارض. وحققت معظم المشاريع نجاحاً ملحوظاً، إذ انعكس ذلك على زيادة الدخل الشخصي والأسري، وتحسين الوضع الاقتصادي والاستقرار المالي، ولوحظ أثر اجتماعي ونفسي إيجابي، حيث زادت ثقة أصحاب المشاريع بأنفسهم وقدرتهم على مواجهة التحديات وتحقيق أهدافهم.

واجهت معظم المشاريع تحديات مشتركة تتعلق بالجانب المالي، مثل محدودية رأس المال، ضعف التمويل التشغيلي، والتقلبات الموسمية في الطلب، بالإضافة إلى المنافسة الشديدة مع المنتجات المماثلة، كما واجهت بعض المشاريع صعوبات تسويقية بسبب ضعف الخبرة في التسويق الرقمي. وخلصت الدراسة إلى عدد من المقترحات للتغلب على التحديات التي تواجه الأسر المنتجة، تتمثل في العمل على استحداث آليات تشريعية يتم من خلالها توفير دعم مالي مستمر، سواء على شكل قروض ميسرة أو تمويل تشغيلي للأشهر الأولى بعد البدء بالمشاريع، مع ضرورة تقديم التدريب المستمر في مجالات التسويق الرقمي، الإنتاج، والإدارة التشغيلية، وإنشاء منصات أو معارض مستمرة للأسر المنتجة لتعزيز ترويج المنتجات وتبادل الخبرات.

الكلمات المفتاحية: الأسر المنتجة – الإنجازات – التحديات.

Abstract:

Productive Families in the Kingdom of Saudi Arabia represent a fundamental pillar in enhancing the household economy and diversifying income sources. They have received clear governmental and institutional support as part of the programs under Saudi Vision ٢٠٣٠. This study aimed to analyze the reality of productive families in Saudi society, monitor the forms and types of governmental and non-governmental support they receive, highlight their key economic and social achievements, identify the difficulties and challenges they face, and ultimately propose recommendations to help overcome these challenges and enhance the developmental role of these families.

This study falls under qualitative research that relies on analytical and deductive methodologies, as well as the case study approach. The researcher utilized semi-structured interviews, collecting data through interviews with eight cases under study, in addition to reviewing and analyzing relevant literature and studies.

The case study results revealed diversity in the nature of projects, the amount of support provided, and the level of challenges. It was found that governmental support varied between direct financial support and non-financial support, such as training courses, consultations, and participation in exhibitions. Most projects achieved notable success, reflected in increased personal and household income, improved economic conditions, and financial stability. A positive social and psychological impact was also observed, as project owners gained greater self-confidence and an enhanced ability to face challenges and achieve their goals.

Most projects faced common financial challenges, such as limited capital, weak operational funding, and seasonal fluctuations in demand, in addition to intense competition with similar products. Some projects also encountered marketing difficulties due to a lack of experience in digital marketing.

The study concluded with a number of recommendations to address the challenges faced by productive families. These include developing legislative mechanisms to provide continuous financial support, whether

in the form of soft loans or operational financing for the initial months after project launch. There is also a need to offer ongoing training in areas such as digital marketing, production, and operational management, as well as establishing permanent platforms or exhibitions for productive families to enhance product promotion and knowledge exchange.

Keywords: Productive Families - Achievements - Challenges.

مقدمة ومشكلة الدراسة :

شهد المجتمع السعودي في السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بدعم وتمكين الأسر المنتجة باعتبارها رافدًا مهمًا للاقتصاد الوطني وأداة فاعلة في تعزيز مفهوم الاقتصاد المنزلي وتنمية المشروعات الصغيرة، وقد أسهمت هذه الأسر في خلق فرص عمل ذاتية، وتحقيق الاكتفاء الجزئي، وتفعيل مشاركة المرأة والشباب في النشاط الاقتصادي، إلى جانب دورها في إحياء الصناعات التقليدية والحرف اليدوية.

وتعدّ الأسر المنتجة من الركائز الأساسية في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠، باعتبارها أداة فاعلة في تعزيز الاقتصاد المنزلي، ورفع مستوى المشاركة الاقتصادية للمرأة، وتنمية المجتمع المحلي. وقد أولت الرؤية المباركة اهتمامًا خاصًا بتمكين هذه الفئة من خلال حزمة من المبادرات والبرامج التي تستهدف مختلف الجوانب التنظيمية والمالية والتسويقية. حيث صدرت لوائح وأنظمة لتنظيم عمل الأسر المنتجة، مثل لائحة تنظيم عمل الأسر المنتجة (قرار مجلس الوزراء رقم ٩٢ بتاريخ ٧-٢-١٤٤٠هـ)، والتي تهدف إلى تسهيل حصول الأسر على تراخيص رسمية لممارسة أنشطتها، وضمان بيئة عمل منظمة وآمنة. (برنامج التحول الوطني. ٢٠٢٣).

وأطلقت مبادرات لتأهيل الأسر المنتجة في مجالات التسويق، الإدارة المالية، الجودة، والابتكار، بما يرفع من قدرتها على المنافسة والاستدامة في السوق المحلي والدولي. تم إنشاء منافذ بيع دائمة وموسمية، بالإضافة إلى تعزيز استخدام المنصات الإلكترونية لعرض وتسويق المنتجات، وذلك تماشيًا مع توجهات التحول الرقمي في رؤية المملكة ٢٠٣٠.

وفيما يتصل بتمكين المرأة ودعم العمل المنزلي ساهمت الرؤية في رفع مشاركة المرأة الاقتصادية إلى أكثر من ٣٠٪، وكان تمكينها عبر مشاريع الأسر المنتجة أحد المسارات الرئيسة لتحقيق هذا الهدف. يتضح أن رؤية المملكة تنظر إلى الأسر المنتجة كعنصر استراتيجي لتحقيق التنوع الاقتصادي، وتمكين الفئات

الأقل امتلاكاً للموارد المناسبة، كما أنها تسعى لتعزيز التنمية المستدامة من خلال عدا التنوع، وهذا ما يجعل دعم الأسر المنتجة جزءاً جوهرياً في بناء اقتصاد مزدهر ومجتمع حيوي.

وتُعدّ الأسر المنتجة في المملكة العربية السعودية ركيزة أساسية في تعزيز الاقتصاد المنزلي وتنويع مصادر الدخل، حيث حظيت بدعم حكومي ومؤسسي متنامٍ ضمن برامج رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، لاسيما من خلال بنك التنمية الاجتماعية ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية التي أطلقت مبادرات عديدة لتمويل المشاريع الصغيرة وتقديم التدريب النوعي وحاضنات الأعمال (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ٢٠٢١). وقد أسهمت هذه الجهود في تمكين آلاف الأسر من تحويل نشاطاتها الحرفية والغذائية والخدماتية البسيطة إلى مشاريع مستدامة، مما ساهم في رفع مستوى مشاركة المرأة في سوق العمل وتخفيف معدلات البطالة. ومع ذلك، لا تزال الأسر المنتجة تواجه تحديات بارزة تشمل محدودية الوصول إلى الأسواق، وضعف القنوات التسويقية الإلكترونية، وغياب العلامات التجارية المسجلة، إضافة إلى صعوبات التمويل المستمر وتحديات المنافسة مع المنتجات المستوردة (البنك الدولي، ٢٠٢٠).

وتشكل إنتاجية الأسر ضماناً اقتصادية تحقق مصدر دخل مناسب من ناحية؛ وتنبع من حاله الحفاظ على بعض المهن التقليدية والعادات المتوارثة من الاندثار من ناحية أخرى؛ ومن ثم تكتسب هذه البرامج أهمية على المستوى السوسيو-ثقافي لأن نجاحها سيساهم في الحفاظ على مكون أساسي من مكونات الثقافة المحلية.

ويتضح مفهوم الأسر المنتجة على أنه نمط من الانتاج الحرفي أو الخدمي الذي يمارسه أعضاء الأسرة معاً كعمل مشترك داخل أو خارج المنزل بهدف تحسين دخلها، وقد يكون هذا الدخل أساسياً أو اضافياً لمواجهة الاحتياجات المتزايدة التي تشهدها هذه الأسر، وقد جاء في تقرير إنجازات برامج التحول الوطني لسنة ٢٠٢٣ أن مبيعات الأسر المنتجة المدعومة من بنك التنمية الاجتماعية بلغت أكثر من ١٥ مليار ريال سعودي منذ إطلاق الرؤية، وبلغ حجم تمويل مشاريع الأسر المنتجة ٢ مليار ريال سعودي، أما حجم المستفيدين من برامج نشر الثقافة المالية والعمل الحر فقد بلغ ١١٢,٦١٧ مستفيداً، وبلغ عدد المنتجات التي تم تسويقها محلياً ودولياً أكثر من ٦٢٣ منتجاً، وبلغ عدد المستفيدين من برامج التدريب والتأهيل والاحتضان والنفاذ للأسواق ٣١,٤٩٩ مستفيداً، أما عن

عدد منافذ البيع المؤقت لأنشطة الأسر المنتجة فقد بلغت ١٩٩٥ منفذاً، وتمثل هذه الإحصائيات حجم اهتمام المملكة العربية السعودية في برامج التنمية لقطاع الأعمال ومشروعات الأسر المنتجة ووضعتها على أولويات برامج التحول الوطني.

ورغم ما حققته هذه الأسر من إنجازات ملموسة على مستوى الإنتاج والتسويق والمساهمة الاجتماعية، إلا أنها لا تزال تواجه مجموعة من التحديات التي قد تعيق استدامتها وتوسعها، مثل ضعف الدعم المؤسسي، محدودية القنوات التسويقية، نقص المهارات الإدارية والمالية، إضافة إلى صعوبة الحصول على التمويل. ومن هنا تأتي أهمية دراسة واقع الأسر المنتجة في المجتمع السعودي بين ما تحقق من إنجازات وما يواجهها من معوقات، بما يساهم في اقتراح الحلول المناسبة لتطوير هذا القطاع الحيوي. ومن هنا، يمكن تحديد مشكلة الدراسة الحالية في كونها تسعى لتحليل واقع الأسر المنتجة، والإنجازات التي تحققتها وبيان أهم التحديات التي تواجهها، والتوصل إلى مقترحات من شأنها المساهمة في تجاوز تلك الصعوبات والتحديات وزيادة فعالية الدور التنموي لتلك الأسر.

أهداف الدراسة:

يمكن أن تتحدد أهداف هذه الدراسة في ما يلي:

١. تحليل واقع الأسر المنتجة في المجتمع السعودي بوصفها أحد محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
٢. رصد صور وأشكال الدعم الحكومي وغير الحكومي التي تحصل عليها الأسر المنتجة.
٣. تحديد أبرز الإنجازات والآثار الإيجابية التي حققتها الأسر المنتجة، كعائد لمشاريعها.
٤. تحديد أبرز التحديات والصعوبات التي تواجه الأسر المنتجة.
٥. الوقوف على مقترحات للتغلب على التحديات وزيادة اسهامات تلك الاسر في التنمية.

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة الى الإجابة على التساؤلات التالية:

- ١- ما صور وأشكال الدعم التي تحصل عليها الأسر المنتجة ؟
- ٢- ما أبرز الإنجازات والآثار الإيجابية التي أنعكست على الأسر المنتجة ؟
- ٣- ما أهم التحديات والصعوبات التي يمكن أن تواجه الأسر المنتجة ؟
- ٤- ما المقترحات للتغلب على التحديات التي تواجه تلك الأسر ؟

الإطار النظري ومفاهيم الدراسة

أولاً: مفهوم الأسر المنتجة:

تُعرف الأسر المنتجة بأنها مجموعة من المشروعات الصغيرة أو متناهية الصغر التي تُدار من داخل المنزل أو بموارد محدودة، وتهدف إلى تحسين الدخل الأسري، وخلق فرص عمل، وإحياء الحرف التقليدية، فضلاً عن تمكين المرأة والشباب اقتصادياً (Alghami & Hussin, ٢٠٢٣).

وتُعد الأسر المنتجة شكلاً من أشكال التنظيم الاقتصادي والاجتماعي الذي ينطلق من داخل الأسرة اعتماداً على موارد محدودة، ويهدف إلى تحسين الدخل وتحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي، حيث أولت رؤية المملكة ٢٠٣٠ اهتماماً كبيراً بهذا القطاع باعتباره وسيلة لزيادة معدلات التوظيف الذاتي وتعزيز الاقتصاد المنزلي، كما عرّفت (دراسة رجب، ٢٠٠٣) الأسر المنتجة بأنها "مشروع اجتماعي يتحقق بتنمية الموارد الاقتصادية للأسرة عن طريق استغلال طاقات ووقت أفرادها بهدف رفع المستوى المعيشي للفرد والأسرة".

ثانياً: الإنجازات التي حققتها الأسر المنتجة

أثبتت العديد من الدراسات أن الأسر المنتجة في السعودية حققت إنجازات ملموسة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، كزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة للأسرة، من خلال تحويل العمل المنزلي إلى مصدر دخل. (Al Rawaf & Alfalih, ٢٠٢٤). وكذلك تمكين المرأة والشباب عبر تعزيز مشاركتهم في النشاط الاقتصادي وريادة الأعمال. والحفاظ على التراث المحلي والحرف اليدوية التقليدية، إلى جانب تطوير منتجات جديدة ذات هوية ثقافية واضحة، كما يعد شعور غالبية الأسر بالفخر والسعادة بمشاريعهم بعد نجاحها من المؤشرات الهامة في تحقيق إنجازات هذه المشاريع، وأن تلك المشاريع ساهمت في زيادة الاستقرار والترابط الأسري. (الشمري، ٢٠٢٢).

ثالثاً: التحديات والمعوقات

رغم هذه الإنجازات، تواجه الأسر المنتجة جملة من التحديات التي تحد من توسعها واستدامتها، ومن أبرزها:

١. تحديات مالية وتسويقية تتمثل في ضعف فرص الحصول على التمويل أو القروض الميسرة، ونقص المعرفة بالمهارات المالية والإدارية، وكذلك محدودية الوصول إلى الأسواق، أو من خلال الاعتماد على قنوات تقليدية، وكذلك ضعف الاستفادة من التجارة الإلكترونية. (Alghami & Hussin, ٢٠٢٣)

٢. تحديات تنظيمية وتشريعية غياب فهم واستيعاب الهياكل التنظيمية وافتقار بعض الأسر لآليات الحوكمة وإدارة المشاريع، مما يضعف نجاح واستدامة المشروع. (Al Rawaf & Alfalih, ٢٠٢٤)
٣. تحديات اجتماعية حيث برزت بعض القيود الاجتماعية المرتبطة بالعمل المنزلي أو بعمل المرأة، في تأثيرها على بعض الأسر في الاتجاه إلى هذا المجال لاعتبارات تتعلق بالنظرة الخاطئة لهذه الأعمال، إضافة إلى صعوبات في تعاقب المشروع بين الأجيال. (Alrossais, ٢٠٢٣).

البيئة التشريعية للأسر المنتجة

يخضع مشروع الأسر المنتجة الى لائحة تنظيم عمل الأسر المنتجة المعتمدة بقرار مجلس الوزراء رقم ٩٢ بتاريخ ٧-٢-١٤٤٠هـ، الذي حدد بنك التنمية الاجتماعية الجهة الرسمية لشئون الأسر المنتجة، وحدد المعايير المعتمدة لتصنيف تلك الأسر كما يلي: (بنك التنمية الاجتماعية. ٢٠٢٠)

الأسر المنتجة: الأسرة المكونة من فرد أو أكثر وتقيم في مسكن واحد بسبب صلة القرابة.

الانتاج: هو مخرجات الأنشطة الواردة في الدليل الاجرائي من مواد واصناف عينية وخدمة ذات قيمة.

موقع ممارسة النشاط: هو المكان الذي تمارس فيه الأسرة أحد الأنشطة الواردة في الدليل الاجرائي أو أي موقع معتمد من البنك.

تسجيل ممارسة النشاط : قبل البدء في أي مشروع يلزم إصدار رخصة تجارية وتسجل المنشأة وتحديد النشاط، وهناك لجنة دائمة في بنك التنمية للأسر المنتجة برئاسة رئيس مجلس إدارة البنك أو الرئيس التنفيذي وعضوية ممثلين من وزارات الشؤون البلدية، الطاقة، الصناعة، الموارد البشرية، التجارة، الثقافة، الإعلام، الاقتصاد، التعليم، البيئة، السياحة، الهيئة العامة للغذاء والدواء ومجلس الغرفة التجارية، وقد حددت اللائحة الدور المطلوب من كل الجهات السابقة، وقد جاء في اللائحة عدد ٦٣ نشاطا إنتاجيا وعدد ٥٨ نشاطا خدميا، ووضحت إجراءات التسجيل لتلك الأنشطة والتزامات الأسر، حيث يصدر البنك شهادة تسجيل تكون بمثابة ترخيص بمزاولة النشاط المذكور في التسجيل، وأنهى الدليل بعرض صور خدمات الدعم من الرعاية المالية وغير المالية لتلك الأسر.

برنامج العمل الحر:

وهو برنامج أطلقته وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية تمشيا مع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ للوصول الى الطاقات البشرية والباحثين عن فرص دخل ، والعاملين لحسابهم الخاص، وغيرهم بغرض رفع إنتاجيتهم ومهاراتهم وخبراتهم في أعمال ملائمة مستقرة ومنتجة.

وقد حدّد الأسر المنتجة بأنها الأسر التي تتحمل جزء من احتياجاتها الخاصة بها من خلال الاعتماد على المهارات التي يتصف بها أفراد الأسرة وتقوم بإنتاج وبيع منتجات من المنزل من أجل زيادة دخل الأسرة ورفع مستوى معيشتهم.

ويصدر البرنامج وثيقة تسمى "وثيقة العمل الحر" للأسر بالتعاون مع بنك التنمية الاجتماعية، وهي معتمدة من الوزارة وتتيح لها فرص ممارسة العمل بشكل مستقل في النشاطات التي أقرتها الوزارة الإلكترونية للعمل الحر وتمنح هذه الوثيقة الأسرة فرصة لفتح حساب بنكي (تجاري) وتقديم حلول دفع رقمية ، وتتيح التسجيل الاختياري في التأمينات الاجتماعية.

و بتحليل ما سبق يتضح لنا اهتمام المملكة العربية السعودية بالجانب التشريعي بدرجة عالية؛ حيث تضمن الدليل الإجرائي لللائحة تنظيم الأسر المنتجة أربعة أبواب رئيسية تناول كل منها ما يهم تلك الأسر ويحقق لها الاستقرار والديمومة والتطور؛ حيث ركز الباب الأول على التعريفات والأهداف والثاني على الجهات ذات العلاقة بتنفيذ ما ورد باللائحة، والثالث على التسجيل والاختيار على خدمات الدعم والرعاية، وقد خضع الدليل للتطوير حيث يمثل ذلك النسخة الثانية التي مرت مرحلة التطوير بعدد من الاجراءات تتضمن ورش العمل واستطلاعات الرأي وعرض المسودة على التحكيم المجتمعي .

ومن أهم المزايا أيضا التي تحضى بها الأسر المنتجة، التحديد الدقيق للجهات المنوط بها كل ما يخص تلك الأسر وهي :بنك التنمية الاجتماعية الذي حدد بدوره اللجنة الدائمة للأسر المنتجة وأيضا إشراك كل الجهات ذات العلاقة في تلك اللجنة، وتحديد دور كل جهة لدعم التناسق ومنع أي تضارب او تعارض.

كما أن التركيز على إضفاء الشرعيه القانونيه على مشاريع الأسر المنتجة من خلال التسجيل في البنك ومنح شهادة تسجيل ومن ثم "وثيقة العمل الحر" المعتمدة من الوزارة، أمر حقق الضمان والأمان لتلك الأسر، بالإضافة إلى أنه تزامن مع تسهيلات مالية وبنكية كبيرة.

وجدير بالذكر أن المملكة أهتمت بدرجة عالية بتوظيف التكنولوجيا الرقمية في عرض التشريعات والأنظمة المختلفة للحصول على الخدمات عبر منصات وبوابات إلكترونية سهلة الاستخدام.

الخدمات التي تقدم للأسر المنتجة

١- المنصة الوطنية للأسر المنتجة:

تم إنشاء المنصة من قبل اللجنة الدائمة للأسر المنتجة المنبثقة من بنك التنمية الاجتماعية، ويقدم عبر تلك المنصة خدمات التمويل المباشر وغير المباشر ومنتج زود الادخاري؛ حيث يهدف التمويل المباشر إلى دعم الأسر ماديا وتحويل شريحة من الأسر من مستهلكة إلى منتجة، وتوسيع مشاركة المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة والعاطلين من النطاق التمويلي من ١٥٠٠٠ إلى ٦٠ ألف ريال سعودي. أما التمويل غير المباشر فهو دعم مالي مشترك يصل إلى ٥٠ ألف ريال مقدم عن طريق وسطاء التمويل المدعومين عبر محافظ تمويلية من قبل بنك التنمية الاجتماعية لتمويل مشروعات الأسر المنتجة.

أما منتج زود الادخاري فهو منتج متوافق مع الشريعة الإسلامية، مقدم من بنك التنمية الاجتماعية للأسر المنتجة المسجلة في المنصة الوطنية للأسر المنتجة، حيث يهدف المنتج إلى تطبيع السلوك الادخاري ورفع الوعي المالي لدى المشتركين من خلال ادخار مبالغ مالية مرتبطة بحوافز شهرية ورفع الوعي المالي عبر ادخار مبالغ مالية مرتبطة بحوافز شهرية على مدى خمس سنوات، ويصل الحافز النقدي الشهري إلى ٢٠٪/ بحد أدنى ٢٠ ريال إلى ٢٠٠ ريال، وحافز نقدي في نهاية البرنامج يصل إلى ٣٠٠٠ ريال.

وتقدم المنصة أيضا خدمات إلكترونية تتمثل في التدريب والإستشارة؛ حيث تدور مجالات الخدمة حول برامج التأهيل المتخصص الهادفة إلى تأسيس المشروع وتطويره، وبرامج التأهيل المهني والحرفي لإنتاج سلع أو تقديم خدمات معينة، وخدمة الإستشارات والتوجيه المستمر في مرحلة التأسيس لمعالجة تعثر المشاريع وتطويرها، وتشمل الخدمات الإلكترونية أيضا خدمه الاستفادة من منافذ البيع المعتمدة سواء المؤقتة أو الدائمة، ويقصد بالمنافذ الدائمة تلك المخصصة من قبل بنك التنمية في مواقع ثابتة لفترات زمنية طويلة، أما المؤقتة فتكون في المعارض والبازارات المحلية والدولية.

٢- برنامج تحسир:

هو برنامج يتبع بنك التنمية الاجتماعية ويتم من خلاله تقييم وتنفيذ نموذج وطني رائد لتحويل أنشطة الأسر المنتجة إلى منتجات مرتبطة بسجلات تجارية، والانتقال من نشاط منزلي إلى مشروع ناشئ،

والانضمام إلى فئة المشروعات الصغيرة؛ ومن ثم المتوسطة. وذلك من خلال تمكين المستفيدين وإرشادهم إلى أهم مهارات تطوير المشاريع الخاصة بهم وتهيئة قدراتهم بما يتلاءم مع متطلبات الوصول للسوق سواء في القطاع الخاص أو الفرص الاستثمارية ذات العلاقة به، وتأهيلهم بالبرامج والأدوات التدريبية المناسبة لتسهيل حصولهم على الدعم المادي وإطلاق علامتهم التجارية الخاصة.

وقد جاءت رؤية البرنامج لتنص على: "انطلاقاً من رؤية بنك التنمية الاجتماعية في ابتكار أدوات التنمية والتمكين الاجتماعي وتعزيز الاستقلال المادي لبناء مجتمع حيوي منتج" وذلك من خلال دعم التمكين الاقتصادي للأفراد والأسر والمنشآت على حد سواء.

ويهدف برنامج تجسير إلى:

- أ- بناء وتمكين قدرات الأسر المنتجة لتحويل أنشطتها إلى مشاريع ناشئة مستدامة.
- ب- دعم المشاريع الناشئة للوصول إلى الخدمات والحلول التمويلية بما يتناسب مع احتياجاتهم.
- ج- المساهمة في خلق فرص تسويقية محلياً ودولياً لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.
- د- دعم المشاريع الناشئة للمساهمة في تنمية الاقتصاد المحلي، وتقديم تجسير خدمات التدريب والتأهيل لتنمية المهارات المعرفية بأدوات النمو والتوسع، وإعداد خطة شاملة ومفصلة لمشاريعهم، ومنح منتج تمويلي يتناسب مع احتياجات نمو وتوسع مشاريع الأسر المنتجة، وأخيراً خدمات تطويرية متكاملة من جلسات إستشارية وفرص استثمارية وبرامج إثرائية تخدم مشاريع الأسر في مكان واحد.

٣- برنامج دعم ريف للأسر المنتجة:

يقدم هذا البرنامج عبر أكاديمية ريف السعودية الإلكترونية، وهي مؤسسة غير ربحية تهتم بصغار المنتجين في قطاع الزراعة تحديداً؛ من حيث التأهيل والتدريب والتوعية والتمويل وقد بدأت الأكاديمية عملها منذ عام ٢٠٢٣ مستندة على برنامج التنمية الزراعية المستدامة.

وتنص رسالة البرنامج على : "تعزيز قدرات صغار المنتجين الزراعيين وجمعياته التعاونية ومؤسساتهم الريفية لتمكينهم من الحصول على الموارد الإنتاجية والخدمات الزراعية والوصول إلى الأسواق".

وتتلخص أهدافه الاستراتيجية في : المساهمة في الاستقرار الاجتماعي، وتحقيق الأمن الغذائي والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وتنوع برامجه لتشمل برنامج دعم قطاع العسل، قطاع البن، قطاع الفاكهة، قطاع المحاصيل البرجلية، قطاع الورد، دعم القيمة المضافة، ويستفيد من هذا البرنامج أي مطور أو منتج لأحد

منتجات التنمية الريفية الزراعية المستدامة وتنطبق عليه شروط وقواعد البرنامج، ويصل الدعم المادي المتاح إلى ٥٤ ألف ريال، ويتم التعامل مع المستفيدين عبر منصة إلكترونية. وجدير بالذكر أن البرنامج يخضع لإشراف وزارة البيئة والمياه والزراعة.

وبتحليل الخدمات وأوجه الرعاية التي تقدمها المملكة للأسر المنتجة يتضح أنها تشمل التمويل المباشر وغير المباشر وخدمات الادخار وخدمات التدريب والتأهيل ودراسات الجدوى المرتبطة بالتأسيس للمشروع وتطويره وتوسيع نطاقه؛ بحيث يضم ذوي الاحتياجات الخاصة، والمرأة المعيلة، وخدمات التسويق عبر منافذ ثابتة وأخرى مؤقتة محليا ودوليا، وتقدم الخدمات عبر عدة مسارات معتمدة على المنصات الإلكترونية من خلال برنامجين يتبعان لبنك التنمية الاجتماعية، وثالث يخضع للوزارة المهمة بشؤون الزراعة، ويتميز البرنامج الأخير بأنه يطبق على القطاع الريفي الزراعي؛ ومن ثم يحقق هدف رفع مستوى الأسرة من ناحية ودعم الإنتاج الزراعي من ناحية أخرى؛ مما يعكس إيجابيا على التنمية الزراعية المستدامة ومن ثم مزيد من التقدم في نخضة وتقدم المجتمع، وجدير بالذكر وجود رؤية ورسالة وهدف لكل برنامج، وتبني رؤيته متقدمه تسعى إلى تحويل مشروعات الأسر المنتجة إلى فئة المشروعات الصغيرة ثم المتوسطة.

الدراسات السابقة :

دراسات توضح إنجازات الأسر المنتجة في المجتمع السعودي

دراسة (الحمشي. ٢٠١٤) عن دور شبكات الرعاية في تمكين المرأة السعودية الفقيرة - الأسر المنتجة أنموذجا الهادفة إلى تحديد أهم مشروعات الأسر المنتجة التي تدعمها شبكات الأمن الاجتماعي لتمكين المرأة الفقيرة والتعرف على دور تلك الأسر في التمكين الاقتصادي والاجتماعي والذاتي للمرأة الفقيرة، وتنتمي الى نمط الدراسات التقييمية، واعتمدت على منهج المسح الاجتماعي الشامل للنساء المستفيدات من شبكات الأمان الاجتماعي المتمثلة في مكتب الضمان الاجتماعي بمدينة الرياض وجمعية الوفاء الخيرية وبرنامج عبد اللطيف جميل للأسر المنتجة، وبلغ إجمالي المبحوثات ٢٠٠ امرأة، وتم جمع البيانات عبر الاستبيان. وأهم ما أنتهت إليه نتائج الدراسة تمثل في: أن توفير فرص عمل تحقق دخل مناسب وحياة كريمة للمرأة الفقيرة، والمساهمة في تطوير بعض مشروعات الأسر المنتجة مما زاد من فرص العمل المتاحة الآخرين، وزيادة الوعي الاقتصادي للمرأة واكتسابها للعديد من

المهارات والمعارف اللازمة لتحسين المشروعات وزيادة العائد منها، وزيادة ثقة المرأة في نفسها، وفي قدرتها على تحمل المسؤولية وتحقيق ذاتها.

دراسة (الشهري. ٢٠١٨) حول دور الأسر المنتجة في تحسين نوعية الحياة للمستفيدات؛ حيث استهدفت تحديد دور الأسر المنتجة في تحقيق الشعور بالرضا وتحقيق الأمان لدى المستفيدات، بالإضافة إلى دورها في تحقيق الاعتماد على الذات، وكذلك دور الأسر في تحسين المستوى الاقتصادي والتعليمي والاجتماعي للمستفيدات، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وبلغت العينة ٢٢٥ مستفيدة باستخدام العينة العشوائية البسيطة، وتم جمع البيانات عن طريق الاستبيان، وانتهت نتائج الدراسة إلى أن مشروعات الأسر المنتجة حسنت من المستوى الاقتصادي والاجتماعي؛ ومن ثم زاد الشعور بالرضا، بالإضافة إلى ارتفاع درجة شعورهن بالأمان ودرجة اعتمادهم على ذواتهن.

دراسة (الصعيد. ٢٠٢٠) عن أثر دور الحرف اليدوية للأسر المنتجة في استحداث تصميمات فنية معاصرة للتنشيط السياحي بمحافظة الأحساء بالسعودية، وتهتم الدراسة بالربط بين التراث الشعبي بمفاهيمه المختلفة والحرف اليدوية للأسر المنتجة من أجل انتاج اعمال فنية تتميز بالحدثة والمعاصرة؛ ومن ثم يهدف البحث إلى تحليل السمات الفنية والجمالية للتراث الشعبي لأهم الحرف اليدوية المستخدمة من قبل الأسر المنتجة، وإبراز دور الحرف اليدوية للأسر المنتجة كمؤثر فعال في تنشيط السياحة، والتأكيد على أهمية دور تلك الحرف في التنشيط السياحي وفقا لرؤية المملكة ٢٠٣٠، واعتمد البحث على المنهج الوصفي للحرف اليدوية بجانب المنهج التجريبي التحليلي في إنتاج تصميمات فنية معاصرة مستوحاة من التراث الشعبي، والربط بين كل منهما، واتضح من النتائج زيادة دخل المستفيدين ومساهمة الحرف اليدوية للأسر في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للفرد

دراسة (الشمري. ٢٠٢٢) عن العائد الاجتماعي لمشاريع الأسر المنتجة على أفراد الأسرة وهدفت الدراسة إلى تحديد عائد المشروعات، واعتمدت على منهج دراسة الحالة، وتم استخدام أداة المقابلة، وطبقت الدراسة على عدد ٢٤ حالة (أسرة) من خلال العينة القصدية التي ترعاها بعض الجمعيات الخيرية ولجان التنمية الاجتماعية الاهلية بمنطقة حائل بالسعودية، واتضح من نتائجها شعور غالبية الحالات بالفخر والسعادة بمشروعهم وأن تلك المشاريع ساهمت في زيادة الاستقرار والترابط الأسري، وأكدت معظم الحالات على تعاون أفراد الأسرة في انجاز المشروع، واستمراريته واستقلاليتها، واستخلص

الباحث أن المشروعات ساهمت في تحقيق الذات وإشباع الحاجات الأساسية والثانوية لأغلب الأسر وساهمت في الحد من مشكلة البطالة في تلك الأسر.

دراسة (الشاطري وحجازي). (٢٠٢٤) عن تقييم العائد الاجتماعي لورش التدريب الحرفي والمهني المقدمة للأسر المنتجة، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة العشوائية للأسر المستفيدة من جمعية أعمال التنمية الأسرية بمدينة الرياض، وبلغ عدد العينة ٢٢٨ أسرة، وتم جمع البيانات بأداة الاستبيان، وتمثلت أهم النتائج في زيادة تقدير واعتبار الذات، وتحسن القدرات في إدارة شؤون الحياة، وتعزيز الرغبة في الإسهام الإيجابي في البيئة الاجتماعية، واكتشاف مهارات في المجالات المهنية، وتطور المهارات القيادية، واكتساب مجالات عمل حديثة.

ويلاحظ على الدراسات السابقة التي وضحت إنجازات مشروعات الأسر المنتجة؛ أنها شكلت أحد مكونات شبكة الأمان والحماية الاجتماعية للأسر المنتجة؛ حيث تحقق التمكين بصورة الثلاثة الذاتي والاقتصادي والاجتماعي، ولا شك أن لتلك الشبكات مردود إيجابي على تماسك المجتمعات والحد من الشعور بالتهميش والإقصاء الاجتماعي؛ الذي يترك آثاره السلبية على المجتمع، واتضح أيضاً تحسناً في نوعية حياة الأسر المنتجة وزيادة شعورهم بالرضا لحدوث تحسين في مستواهم الاقتصادي والاجتماعي، ولا شك أن هناك ثمة علاقة بين ارتفاع درجة التمكين والشعور بتحسين الحياة والشعور بالأمان، وقد اتضح كذلك وجود علاقة بين زيادة النشاط السياحي سواء الداخلي أو الخارجي وبين زيادة دخل الأسر المنتجة والاستقرار الاقتصادي؛ مما يؤكد على أهمية اختيار المشروعات المناسبة للبيئة والمجتمع ورصد ما يدور فيه من حراك اجتماعي واقتصادي.

ومن ناحية أخرى تبين وجود عائد اجتماعي واضح تمثل في زيادة الرأسمال الأسري الذي أسهم في تحسين درجة التعاون بين أعضاء الأسرة في انجاز المشروعات وتسويق المنتجات؛ مما أثر في تقليل معدلات البطالة، وأخيراً اكتسب أعضاء هذه الأسر بعض المهارات الحياتية المهمة لإدارة شؤون حياتهم؛ ومن ثم يمكن أن يتضح بشكل جلي أن مردود الأسر المنتجة لم يقتصر على الجوانب المادية فقط، بل شمل جوانب أخرى اجتماعية وجوانب تتعلق باكتساب المعارف والمهارات والقيم.

دراسات تتعلق بالتحديات التي تواجه الأسر المنتجة للمجتمع السعودي

دراسة (الخيال ٢٠١٨) عن الفرص التسويقية لإنتاج الأسر المنتجة ومقترحات تنميتها دراسة ميدانية للأسر المنتجة في السعودية هدفت الدراسة إلى تحديد الفرص التسويقية لإنتاج مشروعات الأسر المنتجة وتحديد الصعوبات التي تواجه عملية التسويق لتلك المنتجات واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وتم جمع بيانات من عينة عشوائية بسيطة قوامها ١٠٥ من الأسر المنتجة وتم جمع البيانات حظر ااث الاستبيان وتم غسل الشعوب في مشكلة المواصلات وارتفاع أسعار النقل في توزيع المنتج ونقص الخبرة التسويقية في ظل المنافسة المتزايدة والاعتماد على المعارض والمهرجانات واقله برامج التدريب وارتفاع أسعار بعض مستلزمات الإنتاج وخدمة دور الإعلام في زيادة حركة التسويق

دراسة (السبي. ٢٠٢٠) عن أثر الدورات التدريبية لريادة الأعمال في اكسابالأسر المنتجة المعارف والمهارات التسويقية من منظور الخدمة الاجتماعية وتهدف الدراسة إلى معرفة أثر الدورات التدريبية في اكساب الاسر المنتجة المعرفة النظرية في التسويق والمهارة في استخدام المواقع الإلكترونية ذات العلاقة وتصنف الدراسة بأنها شبه تجريبية استخدمت المنهج التجريبي القائم على تصميم المجموعة الواحدة بقياسين قبلي وبعدي وقد بلغ عدد المجموعة ١٤ اسره تم تحديد عدد العينة القصدية تعرضوا للمتغير التجريبي الدورة التدريبية عن التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي طب داخل جمعية بنان بالرياض وتم جمع البيانات عبر مقياس من تصميم الباحثة وقد أوضحت نتائج الدراسة حاجة الأسر الى الدورات التدريبية المتنوعة بشقيه المعرفي والمهاري على أن يشمل بدايات المشروع وايضا تتم بشكل دوري ومرحلي.

دراسة (النصب. ٢٠٢١) التي ركزت على وضع تصور تخطيطي لمواجهة تحديات مشروعات الأسر المنتجة لتحقيق التنمية المستدامة، وقد هدفت الدراسة تحديد دور هذه الأسر في تحقيق التنمية المستدامة، والكشف عن الصعوبات التي تواجه الأسر المنتجة في تحقيق تلك التنمية، ومحاولة وضع تصور تخطيطي وتفصيل دور لتفعيل دور الأسر في هذا الصدد، والدراسة وصفية اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي باستخدام العينة العشوائية البسيطة التي بلغت ١٨٣ من المستفيدات من وزارة الموارد والتنمية البشرية ومركز الملك سلمان الاجتماعي والغرفة التجارية الصناعية بالرياض وبنك التسليف وبعض الجمعيات الخيرية بمدينة الرياض، وتم جمع البيانات من خلال استمارة المقابلة، وتمثلت الصعوبات في عدم القدرة على توفير الاعتمادات المالية لإقامة بعض المشروعات وتطوير البعض الآخر،

وصعوبة توفير بعض المواد الخام ومستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة مما يؤدي إلى غلاء المنتج النهائي الذي يؤثر سلباً على كثافة التسويق؛ بالإضافة إلى زيادة أسعار بعض المواد الخام.

دراسة Alghami & Hussin (٢٠٢٣) تُبرز هذه الدراسة أهمية تسليط الضوء على الدور المؤسسي والسياسات العامة في دعم الأسر المنتجة بالسعودية من خلال مراجعة منهجية للأدبيات العلمية المتعلقة بالأعمال العائلية والأسر المنتجة في السعودية خلال العقدين الماضيين . وأظهرت نتائج الدراسة أن هذه الشركات تحظى باهتمام كبير نظراً لدورها الحيوي ومساهمتها الفاعلة في خلق فرص العمل والتوظيف، بالإضافة إلى تعزيز وتشجيع ريادة الأعمال في عملياتها. كما وضحت أن أهم معوقات الأسر المنتجة تتمثل في ضعف الدعم المؤسسي، نقص المهارات الإدارية والمالية، وصعوبات الوصول إلى الأسواق الحديثة. لكنها أكدت أيضاً على وجود فرص قوية للنمو من خلال برامج التمكين الحكومية.

دراسة نجار. (٢٠٢٣) عن فعالية برنامج تدريبي مقترح قائم على بيئة التعليم الإلكتروني تكيفي في تنمية مهارات التفكير المنتج بمدينة جدة حيث تهدف الدراسة إلى التأكد من حادثة الجماعة التجريبية إلى رفع تلك المهارات من خلال القياس القبلي ثم محاولة رفعها من خلال برنامج تدريبي مقترح والدراسة شبه تجريبية اعتمدت على المنهج التجريبي باستخدام تصميم المجموعة الواحدة التي كان عددها ثلاثة مبحوث تم اختيارهم عبر العالم العينه العشوائيه بالمجتمع بحيث يتكون من ٢١٠ اسرة مسجلين وبنك التنمية الاجتماعية من خلال وسيط التمويل المكان اتضح من الدراسة أن الأسر المنتجة في حاجة إلى تنمية مهارات التفكير المنتج الذي حددته الباحثة في مجموعة من المهارات التفكيرية تجمع ما بين التفكير الإبداعي والتفكير الناقد.

دراسة المسرحي والزامل. (٢٠٢٤) عن الارتقاء باقتصاديات الأسر المنتجة كمدخل لتجديد الأحياء المتدهورة عمرانياً : حي العود في مدينة الرياض نموذجاً، وهدفت الدراسة إلى رصد التحديات التي تواجه تلك الأسر وتطوير عدد من المبادئ التوجيهية الاقتصادية للأسر المنتجة اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وتم جمع البيانات عن طريق المقابلات الميدانية لعدد خمس أسر منتجة في الحي الذي يشهد تدهوراً أثر سلباً على أوضاع سكانه سواء الاقتصادية والاجتماعية وأظهرت نتائج الدراسة إلى عدة تحديات قد تواجه مشاريع الأسر المنتجة تشمل صعوبة الوصول إلى الموارد المتاحة، ونقص مصادر

التمويل، وقلة الموارد المالية الذاتية، ونقص البرامج التدريبية، وضعف المهارات التسويقية، ونقص الخبرات، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز التعاون بين القطاع العام والخاص لتوفير الموارد والدعم للأسر المنتجة، وتوفير برامج تمويل خاصة وتدريب مهني وتسويقي.

يتضح من مراجعة وتحليل الدراسات المتعلقة بالتحديات أنها ركزت على الفرص التسويقية باعتبارها أحد أركان المشروع الناجح، حيث يبرز ضعف الخبرة التسويقية لدى بعض الأسر والمعاونة في الخدمات اللوجستية والنقل، وارتفاع أسعار التنقل في بعض الأماكن وبعض المنتجات. وحاجة بعض الأسر إلى التدريب على توظيف وسائل التواصل الاجتماعي المتنوعة في عمليات التسويق، ووجود صعوبة في توفير بعض مستلزمات الإنتاج أو ارتفاع أسعار بعضها مما يؤثر سلباً على تسويقها بالسعر المناسب. وهناك أيضاً حاجة لأنواع مختلفة من التدريب سواء قبل بداية المشروع أو أثناءه أو في حالة الرغبة في تطوير وتوسيع مجاله، بحيث يتضمن هذا التدريب التركيز على جوانب معرفية ومهارية وسلوكية ومهارات التفكير الإبداعي الذي من شأنه أن يحدث تطوراً وقيماً مستمراً في المشروعات مع مراعاة احتياجات ورغبات المستهلكين.

وفي نهاية هذا المستخلص يمكن أن نحدد أهم سبل تعزيز نجاح مشاريع الأسر المنتجة في أنه يتطلب حزمة من الإجراءات التكاملية تشمل الدعم المالي المستدام عبر برامج التمويل الميسرة التي يقدمها بنك التنمية الاجتماعية، وتوسيع نطاق التدريب وبناء القدرات في مجالات إدارة الأعمال والتسويق الرقمي والجودة، بما يسهم في رفع كفاءة الإنتاج (بنك التنمية الاجتماعية، ٢٠٢٠). كما يُعدّ تمكين هذه الأسر من الوصول إلى الأسواق التقليدية والرقمية وتعزيز مشاركتها في المعارض والفعاليات خطوة أساسية لضمان انتشار منتجاتها. إلى جانب ضرورة تطوير البنية التنظيمية والتشريعية عبر تسهيل إجراءات التراخيص وحماية العلامات التجارية ودمجها في سلاسل الإمداد الوطنية (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ٢٠٢١). وتبرز كذلك أهمية الشراكات المجتمعية مع القطاع الخاص والجمعيات التنموية لتوفير منافذ بيع وحلول لوجستية مبتكرة، مع ربط هذه الجهود بمستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ الرامية إلى تمكين المرأة، وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة مساهمة الاقتصاد الأسري في الاقتصاد الوطني.

ولكي تنجح برامج ومشروعات الأسر المنتجة يتطلب عدد من الخطوات التي يجب أخذها بعين الاعتبار وهي كما أوردها (الرديعان ٢٠١٠) : أن يتسم المشروع بالمرونة والواقعية، وأن يكون متوافقاً مع

السياسة العامة للتنمية في الدولة بما يضمن له الحضور والدعم المستمر. كما ينبغي أن تتناسب البرامج مع التكلفة المالية المتاحة، وأن تُنفذ في بيئة ملائمة قابلة للتطوير والتحديث، مع ضرورة اتساقها ومنطقيتها بما يجعلها قابلة للتنفيذ العملي. ويُعد تثقيف الفئات المستهدفة بالبرنامج أمراً أساسياً لكوّهم شركاء فاعلين في إنجاحه، إضافة إلى أهمية أن يتصف البرنامج بالتكامل والشمول ليغطي مختلف الجوانب المرتبطة به. ولا يقل عن ذلك ضرورة وجود إدارة فاعلة تتحمل مسؤولية الإشراف على تنفيذه ابرنامج أو المشروع كما لا بد من الاهتمام بعملية التقييم والمتابعة المستمرة، إذ تعد هذه الخطوات عنصراً حاسماً في تحديد نجاح البرنامج أو إخفاقه.

منهجية الدراسة

نوع ومنهج الدراسة: يمكن تصنيف هذه الدراسة ضمن الدراسات الكيفية التي تعتمد على المنهج التحليلي والاستنباطي وطريقة دراسة الحالة. وتم الاعتماد على أسلوب التثليث من خلال مقابلة عدد من أفراد الحالات محل الدراسة، إضافة إلى مراجعة بعض الدراسات والأدبيات ذات الصلة. كما تم استخدام أسلوب التحقق من المشاركين بعرض ملخصات المقابلات عليهم للتأكد من دقتها. ولتعزيز النتائج، تم توثيق جميع مراحل جمع البيانات وتحليلها، مع إعادة ترميز عينة من النصوص بعد فترة زمنية للتأكد من ثبات التحليل. وأخيراً، ضُمّت الموضوعية من خلال تدوين الباحث استجابات الحالات أثناء المقابلات، لضمان أن النتائج تعكس استجابات المشاركين بشكل دقيق، بعيداً عن أي تحيزات شخصية.

مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة إجمالي الأسر المنتجة في منطقة القصيم، وقد أخضع الباحث عدد ٨ حالات للدراسة، روعي فيها تنوع المنتجات التي تقدمها تلك الأسر.

أداة جمع البيانات: اعتمد الباحث على المقابلة شبه المفتوحة، حيث تم جمع البيانات من خلال دليل مقابلة تضمن عدد خمس أسئلة وهي بيانات أولية - سؤال عن أشكال وصور الدعم المقدم - سؤال عن التحديات والصعوبات التي تواجه مشاريع الأسر المنتجة - سؤال عن الآثار والإنجازات المتحققة من خلال المشروع - سؤال عن المقترحات لتجاوز التحديات وزيادة نجاح المشروع. إضافة إلى مراجعة بعض الدراسات والأدبيات ذات الصلة. وتم التحقق من صدق أداة جمع البيانات من خلال الصدق

الظاهري وصدق المحتوى، ولضمان صدق الدراسة، تم عرض الأداة على عدد (٤) محكمين من أعضاء هيئة التدريس في كل من تخصصي الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع.

تحليل نتائج دراسة الحالات:

الحالة رقم (١) : (مشروع إنتاج وجبات منزلية ومأكولات شعبية)

تشير إلى تجربة سيدة تبلغ من العمر ٥٩ سنة، معلمة متقاعدة لأسباب صحية، قامت بإنشاء مشروع فردي أركز على إنتاج وجبات منزلية تجمع بين المأكولات الشعبية والأطباق المبتكرة قليلة الدهون، وهو توجه يلي متطلبات فئة من السوق تبحث عن الجودة والصحة في آن واحد. خطوات الإنتاج اتسمت بالمنهجية من شراء يومي للمواد، وتجهيز صباحي منظم، ثم الطهي بكميات محسوبة للحفاظ على الجودة، وأخيراً التعبئة وفق المعايير الصحية. من خلال تحليل استجابات الحالة يتضح أن الدعم الحكومي مثل انطلاقة أولية مهمة، حيث ساعد على توفير برامج تدريبية متخصصة في إدارة المشاريع الصغيرة، بالإضافة إلى الاستشارات المجانية في مجالي المحاسبة والتسويق. هذه الأدوات المعرفية والتنظيمية عززت قدرة صاحبة المشروع على بناء أسس إدارية أكثر صلابة، وهذا يتفق مع دراسة (الخمشي ، ٢٠٢٤) التي اوضحت أن زيادة الوعي الاقتصادي للمرأة واكتسابها المهارات والمعارف اللازمة لتحسين المشروعات وزيادة العائد منها، يؤدي إلى زيادة ثقة المرأة في نفسها، وفي قدرتها على تحمل المسؤولية وتحقيق ذاتها. كما أن تسهيل استخراج رخصة مزاولة نشاط الأسر المنتجة عبر المنصات الإلكترونية أضاف بعداً رسمياً للمشروع، مما انعكس على ثقة المستجيبية وثقة عملائها. ومع ذلك، اقتصر الدعم الحكومي على الجوانب التدريبية والتنظيمية، دون أن يشمل الدعم المالي المباشر، الأمر الذي جعل المستجيبية تعتمد على قرض بنكي ومدخراتها الشخصية لتأمين رأس المال اللازم، مع مساندة أسرية واضحة من الزوج. هذا الدمج بين الموارد الذاتية والتمويل البنكي أتاح للمشروع استقراراً مالياً أولياً، لكنه ألقى في الوقت نفسه بعبء إضافي على صاحبة المشروع من حيث الالتزامات المالية.

كما اعتمدت صاحبة المشروع على وسائل توزيع متنوعة، منها الطلبات المسبقة عبر تطبيقات التواصل الاجتماعي، والمشاركة في معارض الأسر المنتجة، إلى جانب التسويق الرقمي عبر منصة "إنستغرام" بمساندة ابنتها. يُضاف إلى ذلك بعد اجتماعي مهم تمثل في تخصيص يوم لتوزيع المنتجات مجاناً على

الأسر الفقيرة، ما منح المشروع طابعاً تضامنياً عزّز قبوله المجتمعي. ورغم النجاحات الأولية، برزت مجموعة من التحديات التي قيّدت سرعة النمو، أهمها ارتفاع أسعار المواد الخام، وضعف وعي بعض فئات المجتمع بجدية منتجات الأسر المنتجة، إضافة إلى المنافسة مع المطاعم الكبرى ذات القدرات الترويجية العالية، وأخيراً محدودية الخبرة التقنية في التسويق الرقمي. وقد عكست المقترحات التي قدمتها الحالة وعياً متقدماً بمسببات تلك التحديات، حيث أوصت بإنشاء منصة موحدة لعرض منتجات الأسر المنتجة، وتوفير قروض ميسرة أو دعم للمواد الخام، فضلاً عن دورات تدريبية متخصصة في التسويق الإلكتروني والتغليف، وتنظيم معارض دورية كقنوات تسويقية منظمة.

أما من حيث تحقيق الأهداف، فقد أظهرت التجربة أن المشروع تمكن من تغطية تكاليفه خلال الأشهر العشرة الأولى، كما شهد نمواً في قاعدة العملاء بنسبة قاربت ٣٥٪ في السنة الثانية، مع التوسع في قائمة المنتجات. إضافة إلى ذلك، استطاعت صاحبة المشروع تحقيق توازن بين التزاماتها الأسرية ومتطلبات العمل من خلال توظيف عاملتين للمساعدة، وهو مؤشر على الانتقال من مرحلة المبادرة الفردية إلى مرحلة المشروع شبه المؤسسي.

وتشير التغيرات المصاحبة لنجاح مشروع الحالة على المستوى الشخصي والاجتماعي إلى أثر مضاعف للمشروع يتجاوز الجانب الاقتصادي؛ إذ انعكس إيجابياً على الوضع المالي للأسرة ومكّن الحالة من المساهمة في مصاريف التعليم وبناء مشروعات خيرية بعد وفاة زوجها. كما أسهم المشروع في تعزيز ثقتهما بنفسها، وتوسيع شبكة علاقاتها الاجتماعية، والتحول من حالة التردد إلى الشعور بالإنجاز والفخر. هذه النتائج تؤكد الغايات الاستراتيجية للبرامج والمنصات الداعمة للأسر المنتجة كبرنامج تحسир والذي تنص رسالته على دعم التمكين الاقتصادي للأفراد والأسر والمنشآت، حيث أتضح أن المشروع للحالة لم يكن مجرد مصدر دخل إضافي، بل أصبح وسيلة للتمكين الشخصي والاجتماعي، ومثالاً حياً على قدرة مشاريع الأسر المنتجة على المساهمة في التنمية الذاتية والمجتمعية.

الحالة رقم (٢) : (مشروع صناعة وتفصيل العباءات النسائية)

تشير البيانات الأولية إلى أن صاحبة المشروع امرأة منفصلة تجاوزت الخامسة والأربعين من العمر، وتحمل مؤهلاً ثانوياً، وتدير مشروعاً فردياً قائماً منذ أكثر من ثلاث سنوات يتمثل في صناعة العباءات النسائية. ويُعد المشروع المصدر الأساسي لدخلها، مما يبرز أهميته ليس فقط كجانب العمل الاقتصادي،

بل هو كوسيلة للاستقلال المالي وتحقيق مستوى من الاستقرار المعيشي لأسرتها، خاصة في ظل مسؤوليتها المنفردة عن الإنفاق. وعلى مستوى الدعم والتمويل، يتضح أن المشروع اعتمد بشكل كامل على رأس المال الشخصي دون الحصول على أي دعم حكومي أو تدريبي أو استشاري. وقد عبّرت صاحبة المشروع عن حيادها تجاه برامج الدعم، مما يشير إلى ضعف وصولها لتلك البرامج أو جهلها بها، وهو ما أكدته عند الحديث عن عدم حصولها على تراخيص أو شهادات جودة نتيجة عدم معرفتها بالإجراءات النظامية. ويكشف هذا الأمر عن احتمالية وجود فجوة بين ما توفره الجهات الداعمة وبين قدرة بعض الفئات على الوصول إليها أو الاستفادة منها. على الرغم من أن أهم خدمات منصة العمل الحر تهدف إلى تقديم خدمات إلكترونية تتمثل في التدريب والاستشارة؛ حيث تدور مجالات الخدمة حول برامج التأهيل المتخصص الهادفة إلى تأسيس المشروع وتطويره، وخدمة الاستشارات والتوجيه المستمرين .

من حيث طبيعة الإنتاج والتسويق، فإن المشروع متخصص فقط في إنتاج العباءات النسائية دون إدخال منتجات أخرى أو توسيع قاعدة التنوع. كما أن صاحبة المشروع لم تقم بحصر كميّ للإنتاج الشهري، وهو ما يعكس غياب آليات دقيقة للرصد والمتابعة. فيما يخص التسويق، اعتمدت بشكل كامل على الأسواق الشعبية، وقيّمت مستوى الإقبال بأنه “جيد”، لكنها لم تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي أو المنصات الإلكترونية، وهو ما حرم المشروع من فرص انتشار أوسع وبناء قاعدة عملاء أكبر. عدم وجود تراخيص نظامية شكّل كذلك عائقاً أمام المشاركة في المعارض الرسمية أو التوسع المؤسسي.

من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، أسهم المشروع في تحسين الوضع المالي للأسرة إلى حد ما، حيث يمثل مصدر الدخل الوحيد لها، ويزداد العائد خلال المواسم (كالأعياد و شهر رمضان). وعلى الرغم من أن المشروع لم يوفر فرص عمل إضافية للآخرين، إلا أنه مكّن صاحبة المشروع من تحقيق قدر من الاستقلال الاقتصادي وتحمل نفقات الأسرة بشكل مباشر، وهو ما يمثل جانباً مهماً من التمكين الشخصي.

أما على صعيد التحديات، فقد تثلّت أبرز الصعوبات في محدودية التمويل، والاعتماد على رأس مال شخصي ضيق، إضافة إلى شدة المنافسة الشديدة في سوق العباءات، ما جعل فرص التميز محدودة

وأثر على حجم الإنتاج. كما أشارت الحالة إلى أن مرحلة التأسيس كانت الأصعب نتيجة قلة الخبرة وضعف الإقبال الأولي، وهو ما يعكس صعوبة الانطلاق في غياب التدريب والإرشاد الكافي. وفيما يتعلق بالتطلعات المستقبلية، فقد عبّرت صاحبة المشروع عن حاجتها الأساسية إلى دعم مالي يمكنها من التوسع وإضافة منتجات جديدة، ورؤيتها المستقبلية تركزت على التوسع محلياً خلال السنوات الخمس المقبلة. كما أوضحت الحاجة بضرورة تسهيل الوصول إلى التمويل الحكومي وتوفير التدريب على المهارات المطلوبة في السوق، خاصة في المراحل الأولى من تأسيس المشاريع. يتضح من هذه الحالة أن المشروع ما يزال يعمل في إطار محدود يعتمد على الموارد الذاتية دون دعم مؤسسي، وهو ما يفسر ضعف فرص التوسع والتنوع. ومع ذلك، يمثل المشروع وسيلة مهمة للتمكين الاقتصادي والاجتماعي لصاحبه، حيث عزز من استقلاليتها وقدرتها على مواجهة متطلبات الحياة المعيشية، وهذا يتفق مع دراسة (الشهري، ٢٠١٨) التي أكدت أن مشروعات الأسر المنتجة حسنت من المستوى الاقتصادي والاجتماعي؛ بالإضافة إلى ارتفاع درجة الشعور بالأمان والاعتماد على الذات، وهذا يعكس الدور الحيوي لمشاريع الأسر المنتجة في تحقيق الأمان الأسري في ظل الدعم المحدود وتوفير البيئة الداعمة والبرامج الإرشادية المناسبة التي تقدم من قبل حكومة المملكة العربية السعودية.

الحالة رقم (٣) : (مشروع إنتاج الحناء الطبيعية للعناية بالشعر)

هذه الحالة تشير إلى تجربة سيدة قامت بإنشاء مشروع فردي لإنتاج الحناء الطبيعية للعناية بالشعر. لم تستفد من أي دعم حكومي، وإنما اعتمدت على رأس مال شخصي بسيط ثم أعادت استثمار الأرباح لتوسيع نطاق عملها. في البداية كانت تقوم بجميع خطوات الإنتاج بنفسها: شراء أوراق الحناء، وتقوم بتجفيفها وطحنها وتنقيتها عدة مرات للتأكد من جودتها، ثم تعبئتها يدوياً في أكياس بسيطة. ومع مرور الوقت وتراكم الأرباح، استطاعت إدخال بعض الأدوات المساعدة والاستعانة بأيدي عاملة محدودة، كما طورت طريقة التعبئة باستخدام عبوات محكمة الإغلاق مع ملصقات توضيحية للاستخدام والحفظ، مما منح المنتج طابعاً أكثر احترافية. وفي جانب التسويق، اعتمدت الحالة بدايةً على دائرة الأصدقاء والمعارف، وطلبات مباشرة عبر الواتساب. ومع توسع المشروع، انتقلت إلى

استخدام منصات التواصل الاجتماعي المختلفة، ما ساهم في زيادة انتشار المنتج، وصولاً إلى إنشاء موقع إلكتروني خاص بالطلب والدفع، وهو تطور مهم عكس قدرتها على التكيف مع متغيرات السوق. واجهت الحالة تحديات عدة، أهمها المنافسة الشديدة مع منتجات مشابهة متوافرة في السوق، وهذا يتفق مع دراسة (الخيال، ٢٠١٨) التي أشارت أن أبرز التحديات التي تواجه الأسر المنتجة نقص الخبرة التسويقية والمنافسة المتزايدة والكبيرة في السوق المحلي، واقترحت صاحبة المشروع حلولاً عملية للتغلب على هذه التحديات، أبرزها تنويع المنتجات، وتوفير خيارات الدفع المسبق لتعزيز الجدية والالتزام من قبل بعض العملاء. وتُقيّم الحالة مشروعها على أنه ناجح جداً، حيث انعكس بشكل واضح على وضعها المادي، وأكسبها ثقة بالنفس وشكل دافعاً معنوياً كبيراً لمزيد من النجاح والتوسع. يلاحظ أن المشروع ساهم في تمكينها اقتصادياً واجتماعياً، من خلال انتقالها من إنتاج منزلي محدود إلى مشروع شبه منظم يعتمد على أدوات تقنية حديثة.

الحالة رقم (٤): (مشروع صناعة البخور والعطور)

توضح هذه الحالة تجربة سيدة تبلغ من العمر ٤٧ عاماً، تحمل مؤهلاً جامعياً، ومن فئة مستفيدي الضمان الاجتماعي. بدأت مشروعها الفردي في صناعة البخور والعطور بعد أن جمعت رأس مال أولي لا يتجاوز ٤٠٠٠ ريال من عملها السابق في التعليم الأهلي ومن مخصصات الضمان. لم تتمكن من الحصول على دعم مالي حكومي بسبب شرط الكفيل الحكومي، لكنها حصلت على دعم معنوي مهم من قسم التمكين، تمثل في إتاحة المشاركة في الفعاليات والمعارض الوطنية دون رسوم، وهو ما وفر لها فرصاً للتسويق وبناء شبكة علاقات قوية مع العملاء. وهذا يؤكد نجاح الخدمات التي تقدمها المنصة الوطنية للعمل الحر من خلال تمكين الاستفادة من منافذ البيع المعتمدة سواء مؤقتة أو دائمة بشكل مجاني.

يتسم المشروع بخصوصية واضحة في دورة الإنتاج؛ حيث أم توفير المواد الخام من مناطق أخرى لرخص الأسعار، ثم تخضع عملية التصنيع لمراحل طويلة تمتد لأشهر عديدة، إضافة إلى نشاطها الإنتاجي، تقوم الحالة بدور اجتماعي من خلال تدريب الأسر الضمانية بالتعاون مع وزارة الموارد البشرية والجمعيات الأهلية، كما أنها تسعى لتسجيل علامة تجارية خاصة بها كتوجه مستقبلي لمشروعها.

في مجال التسويق، تستفيد صاحبة المشروع من المعارض ومواسم التسوق، بينما تُدار الطلبات عبر تطبيق الواتساب. هذا النمط يعكس اعتمادها على قنوات شبه تقليدية للتسويق، مع غياب واضح لاستخدام المنصات الرقمية المتقدمة مقارنة بالحالات السابقة.

من أبرز التحديات التي واجهت صاحبة المشروع الحاجة إلى مكان مخصص للإنتاج، وارتفاع أسعار المواد الخام وصعوبة توفرها بشكل مستمر. وقد اقترحت حلولاً على مستوى السياسات، مثل إلغاء شرط الكفيل الحكومي للقروض الميسرة واستبداله بضمانات بديلة.

رغم هذه الصعوبات، تعتبر صاحبة المشروع أن تجربتها ناجحة، حيث أصبح المشروع مصدر دخل إضافي بجانب الضمان، وأسهم في شغل وقت فراغها بعد استقالتها من العمل بسبب المرض، كما عزز إحساسها بالفخر والإنجاز. وهذا يتفق مع دراسة (الشمري، ٢٠٢٢) التي تبرز شعور غالبية الحالات بالفخر والسعادة بمشروعهم، وغم هذه القطاعات لصاحبة المشروع لكنها ترى أن التطوير يتطلب دعماً مالياً إضافياً لتوفير عمالة مساعدة وإنشاء مقر مستقل للإنتاج، مما يعكس طموحها للتوسع وإضفاء صبغة أكثر رسمية واحترافية على مشروعها.

الحالة رقم (٥): (مشروع الشموع الطبيعية الصديقة للبيئة)

توضح الحالة أن صاحبة المشروع سيدة تبلغ من العمر ٢٧ عاماً، جامعية، وتدير مشروعاً فردياً قائماً منذ سنتين، ويخدم أسرهما فقط. لم تتلق أي دعم حكومي أو دعم من جمعيات خيرية، واعتمدت بشكل كامل على رأس مالها الشخصي. المشروع ينبع من هوايتها واهتمامها بالأعمال الحرفية، ما يعكس توجهها شخصياً وروح مبادرة شبابية نحو ريادة الأعمال البيئية.

يتخصص المشروع في صناعة الشموع الطبيعية الصديقة للبيئة، حيث تتم جميع خطوات الإنتاج يدوياً، هذا الأسلوب اليدوي يعكس جودة المنتج واهتمامها بالتفاصيل، لكنه أيضاً يتطلب جهداً ووقتاً كبيرين، خاصة في المراحل الأولى. في مجال التسويق، اعتمدت الحالة على المنصات الرقمية مثل تطبيق تيك توك ومنصة سلة لعرض منتجاتها، مستفيدة من الوسائط المرئية لجذب العملاء. ورغم هذه الجهود، واجهت صعوبات في البداية، حيث كان الإقبال على المنتجات ضعيفاً تقريباً لمدة ثلاثة أشهر. وقدمت مقترحاً لتجاوز هذه الصعوبات من خلال الاستمرار في إنتاج مقاطع قصيرة وجذابة على مواقع التواصل الاجتماعي لتعزيز وصول المنتجات وزيادة التفاعل مع العملاء.

تقيّم المستفيدة مشروعها حاليًا بأنه ناجح إلى حد ما، مع تحقيق بعض الأثر الاقتصادي الإيجابي على مستوى الأسرة، إذ ساعد المشروع على تحسين الدخل الشخصي، وتوفير تجربة عملية في الأعمال اليدوية، وتعزيز مهاراتها في التسويق الرقمي والتواصل مع العملاء. ومن الناحية الاجتماعية، وفر المشروع مساحة لتطوير هوايتها وتحويلها إلى نشاط اقتصادي ملموس، ما يعزز الشعور بالإنجاز والاستقلالية. وهذا يتفق مع دراسة (الشاطري وحجازي، ٢٠٢٤) التي أوضحت أن مشاريع الأسر المنتجة تعزز الرغبة في الإسهام الإيجابي في البيئة الاجتماعية، واكتشاف مهارات في المجالات المهنية، واكتساب مجالات عمل حديثة. ويمكن ملاحظة أن المشروع لهذه الحالة على الرغم من اعتماده على الموارد الشخصية بالكامل، إلا أنه يعكس قدرة الشباب على الانطلاق بمبادرات ريادية صديقة للبيئة، مع التركيز على تطوير مهارات التسويق الإلكتروني والاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي لتوسيع قاعدة العملاء وتحقيق الاستدامة في المستقبل.

الحالة رقم (٦) : (مشروع روضة للأطفال)

تبلغ صاحبة المشروع ٤٠ عامًا، متزوجة، وتشارك في إدارة روضة أطفال، بدأ المشروع منذ ثلاث سنوات، ويستقبل الأطفال من سن ٣ إلى ٦ سنوات ويتضمن برامج تعليمية ونمائية متوازنة تشمل الاستقلالية واللغة والمهارات الاجتماعية والحسية، مع مراعاة سياسات حماية الطفل وسلامته، وتواصل فعال مع أولياء الأمور عبر تطبيق وتقارير دورية.

حصل المشروع على دعم حكومي بقيمة ٣٠٠ ألف ريال لتغطية التجهيزات الأساسية، السلامة، جزء من التشطيبات، واستشارات الترخيص، لكنه لم يغطي تكاليف التشغيل الأولية مثل الرواتب والتسويق. لذلك تم تمويل المشروع برأس مال إجمالي ١,٥ مليون ريال من منحة حكومية، ادخار شخصي (٧٠٠ ألف ريال)، مساهمة الشركاء (٢٠٠ ألف)، وقرض عائلي بدون فوائد (٣٠٠ ألف). تم توجيه التمويل للتجهيزات والبناء، لتجهيز أثاث الفصول وساحات اللعب، ورواتب الكادر، التسويق، وتشغيل الروضة، ما ساعد في تأسيس بيئة تعليمية آمنة وعالية الجودة.

تضمن التشغيل خطوات متكاملة: دراسة الموقع والكثافة السكانية، الترخيص والمواءمة التنظيمية، التصميم والتهيئة، وضع المعايير التربوية، توظيف وتدريب الكادر، إدارة الجوانب الصحية والغذائية، التشغيل

التجريبي، والإطلاق الرسمي مع متابعة مؤشرات الجودة. كما اعتمد المشروع على التسويق الرقمي عبر سنا ب شات وأيام مفتوحة للزيارات الميدانية لتعريف أولياء الأمور بالروضة وزيادة الإقبال. واجه المشروع تحديات مثل ضعف مواءمة الدعم لمرحلة التشغيل، الموسمية والتذبذب في التسجيل، ومتطلبات السلامة التي تستلزم متابعة مستمرة وتكاليف إضافية. وهذا يتفق مع دراسة (المسرحي والزامل، ٢٠٢٤) التي أوضحت أن نقص مصادر التمويل، وقلة الموارد المالية الذاتية، ونقص البرامج التدريبية، وضعف المهارات التسويقية، يعد من أبرز التحديات التي تواجه الأسر المنتجة ، وقدمت صاحبة المشروع مقترحات للتغلب على هذه الصعوبات، تشمل دعمًا تشغيليًا موجهًا للأشهر الأولى بعد الافتتاح، شراكات مؤسسية لتأمين المقاعد، أدوات تسعير مرنة، وبرنامج جودة داخلي يشمل خطط نمائية فردية للأطفال وقياس رضا أولياء الأمور. والملاحظ أن المشروع يعكس أثرًا اقتصاديًا واجتماعيًا واضحًا، حيث وفر فرص عمل للكادر التعليمي والإداري، وقدم خدمة تعليمية عالية الجودة، مع تعزيز استقرار المشروع ورفع سمعة الروضة في المجتمع المحلي. كما أتاح المشروع لصاحبه تطوير مهاراتها القيادية والتشغيلية، وإيجاد نموذج مستدام للتمكين الاقتصادي، وهذا يتفق مع دراسة (الشاطري وحجازي، ٢٠٢٤) في أن مشاريع الأسر تؤدي إلى تحسن القدرات في إدارة شؤون الحياة، وتعزيز الرغبة في الإسهام الإيجابي في البيئة الاجتماعية، واكتشاف مهارات في المجالات المهنية، وتطور المهارات القيادية.

الحالة رقم (٧) : (مشروع المأكولات والمشروبات المتنوعة)

صاحبة المشروع تبلغ من العمر ٤٩ عامًا، متزوجة، وتمتلك مشروعًا فرديًا يخدم ٧ أفراد من الأسرة، وبدأت المشروع منذ ثلاث سنوات. المشروع يعتمد على بيع الأكالات الشعبية وغير الشعبية، المشروبات المتنوعة، المواد الغذائية، والألعاب، ويعتبر مصدر دخل أساسي للأسرة مع تعزيز الاستقلالية الاقتصادية لصاحبة المشروع.

فيما يخص التمويل والدعم، حصلت المستفيدة على دعم حكومي يتمثل في توفير الإيجار الشهري لمتجرها بينما تم توفير جزء من رأس المال مسبقًا من المدخرات الشخصية، وكان الدعم كافيًا لتذليل صعوبات بدء المشروع والبدء في تشغيله بنجاح. تشمل خطوات الإنتاج: شراء المواد الغذائية، ترتيبها داخل المتجر، إعداد الأطباق والمشروبات، تغليف الأصناف، وافتتاح المتجر للعملاء. تُدار عمليات التوزيع

والتسويق بشكل مباشر من قبل صاحبة المشروع، مع الاعتماد على جودة المنتجات والتميز في العرض لجذب العملاء.

واجه المشروع عدة تحديات، أبرزها غلاء المواد الخام، والمنافسة مع المتاجر الأخرى. وللتغلب على هذه الصعوبات، اقترحت المستفيدة ادخار رأس مال جديد لامتلاك متجر مستقل، التميز في عرض المنتجات، وتوفير متجر إلكتروني داعم للعمل في أوقات انخفاض الذروة. وهذا يتفق مع دراسة (النصيب ، ٢٠٢١) التي أشارت إلى صعوبة توفير بعض المواد الخام ومستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة مما يؤدي إلى غلاء المنتج النهائي الذي يؤثر سلبًا على كثافة التسويق؛ بالإضافة إلى زيادة أسعار بعض المواد الخام.

تقيم المستفيدة المشروع بأنه ناجح جدًا، حيث حقق أهدافها في بدء المشروع الفردي، رفع المستوى الاقتصادي للأسرة، تعزيز مكانتها الاجتماعية، واستثمار وقت الفراغ بشكل مفيد. كما ساهم المشروع في تطوير مهاراتها الإدارية والتشغيلية، مع إبراز قيمة الدعم الحكومي الجزئي في تسهيل الانطلاق، رغم الحاجة للتخطيط لمستقبل المشروع بعد انتهاء فترة الدعم.

الحالة رقم (٨) (مشروع الحلويات والكيك المنزلي)

تبلغ صاحبة المشروع ٣٠ عامًا، حاصلة على مؤهل جامعي، وتدير المشروع الفردي منذ سنة تقريبًا، ويشارك معها شخص واحد فقط من أفراد الأسرة في النشاط الإنتاجي. يقع المشروع في منزل الحالة، ويقدم منتجات غذائية متخصصة تشمل أنواع مختلفة من الحلويات وتحديدًا منتجات الكيك، مع التركيز على استخدام المكونات الطازجة والجودة العالية في الإنتاج.

تشمل خطوات الإنتاج تحضير المكونات الطازجة، التجهيز ثم التبريد والتزين والتغليف استعدادًا للتسليم أو العرض. يعتمد المشروع على التمويل الذاتي بالكامل منذ البداية، دون أي دعم حكومي أو من الجمعيات المانحة، ما يعكس قدرة الأسرة على المبادرة والاستقلالية الاقتصادية في إدارة المشروع. بالنسبة للتسويق والتوزيع، يتم البيع بشكل مباشر من المنزل، مع الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي والتسويق عبر المعارف الشخصية لجذب العملاء. وتتمثل أبرز التحديات في صعوبة تحديد الأسعار وقلة المكاسب المالية، وهو ما يحد أحيانًا من توسيع المشروع أو زيادة الإنتاج. لمواجهة هذه العقبات، لجأت الأسرة إلى الدعم المعنوي والمالي من الأقارب لتغطية بعض احتياجات التشغيل. وتقترح صاحبة المشروع

تقديم دورات مجانية لتطوير مهارات الأسر المنتجة، وزيادة الدعم المالي والتسويقي، وهذا يتفق مع دراسة (السبتي، ٢٠٢٠) حيث أوضحت نتائج دراسته إلى حاجة الأسر إلى الدورات التدريبية المتنوعة بشقيه المعرفي والمهاري. بحيث يتضمن هذا التدريب التركيز على جوانب معرفية ومهارية وسلوكية ومهارات التفكير الإبداعي الذي من شأنه أن يحدث تطوراً وتمييزاً مستمراً في المشروعات مع مراعاة احتياجات ورغبات المستهلكين، على أن تتزامن هذه الدورات مع بدايات المشروع وإيضاً تتم بشكل دوري ومرحلي بالإضافة إلى التدريب العملي لتطوير الخبرة والإنتاجية. ويظهر أن المشروع ساهم في تعزيز مهارات الإدارة الذاتية لدى صاحبة المشروع، وتقديم مصدر دخل إضافي، مع إمكانية التوسع مستقبلياً .

تحليل النتائج والتوصيات

أظهرت نتائج تحليل الأدبيات إنجازات مشروعات الأسر المنتجة؛ أنها شكلت أحد مكونات شبكة الأمان والحماية الاجتماعية للأسر المنتجة؛ حيث تحقق التمكين بصورة الثلاثة الذاتي والاقتصادي والاجتماعي، واتضح أيضاً تحسناً في نوعية حياة الأسر المنتجة وزيادة شعورهم بالرضا لحدوث تحسين في مستواهم الاقتصادي والاجتماعي، بينما أظهرت نتائج دراسة الحالات تنوعاً في طبيعة المشاريع، حجم الدعم المقدم، ومستوى التحديات، إلا أن هناك نقاط مشتركة واضحة يمكن استخلاصها من خلال المحاور الأربعة الأساسية التالية للإجابة على تساؤلات الدراسة:

١- حجم وطبيعة الدعم المقدم:

حصلت ٧ من أصل ٨ مشاريع على شرعية وجودها وتصنيفها تحت قطاع الأسر المنتجة بأكتساب أصحابها وثيقة العمل الحر والتي تفتح أفقاً واسعة للحصول على كل صور الدعم الممكن التي توفرها الجهود الحكومية لتنمية وتمكين هذا القطاع ، ممثلة بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وبرامجها المختلفة ، وبنك التنمية الاجتماعية، وتبين أن الدعم الحكومي كان متنوعاً بين الدعم المالي المباشر لتجهيز المشاريع (مثل روضة الأطفال والمتجر المتنوع) والدعم غير المالي من خلال الدورات التدريبية، الاستشارات، أو المشاركة في المعارض (كما في مشاريع الوجبات الصحية والبخور والعطور). بعض الحالات اعتمدت بالكامل على التمويل الذاتي مثل مشاريع الشموع والكيك، ما أظهر قدرة المستفيدين على المبادرة والاستقلالية، لكن مع صعوبات أكبر في المراحل الأولى. بشكل عام، ساعد

الدعم، سواء المالي أو المعنوي، في تسريع الانطلاق وتحسين جودة المنتجات والخدمات، لكنه لم يكن كافيًا لتغطية التكاليف التشغيلية بالكامل في معظم الحالات.

٢- مستوى النجاح وتحقيق الأهداف:

حققت معظم المشاريع نجاحًا ملحوظًا، إذ انعكس ذلك على زيادة الدخل الشخصي والأسري، وتحسين الوضع الاقتصادي والاستقرار المالي. المشاريع التي جمعت بين التمويل الذاتي والدعم الحكومي أظهرت استقرارًا أكبر وقدرة على التوسع، كما في حالة الروضة والمتجر المتنوع. والمشاريع الفردية الصغيرة مثل الكيك والشموع والحناء أسهمت في تعزيز الاستقلالية الاقتصادية، تطوير المهارات الشخصية والمهنية، واستثمار وقت الفراغ بشكل مفيد، مع إمكانية التوسع مستقبليًا عند توفر الدعم المالي والتدريب. بالإضافة إلى الأثر الاقتصادي، لوحظ أثر اجتماعي ونفسي إيجابي، حيث زادت ثقة أصحاب المشاريع بأنفسهم وقدرتهم على مواجهة التحديات وتحقيق أهدافهم.

٣- الصعوبات والتحديات:

واجهت معظم المشاريع تحديات مشتركة تتعلق بالجانب المالي، مثل محدودية رأس المال، ضعف التمويل التشغيلي، والتقلبات الموسمية في الطلب، خاصة في المشاريع التعليمية والغذائية. كما واجهت بعض المشاريع الحرفية أو الغذائية (مثل الحناء، الشموع، الكيك) صعوبات تسويقية بسبب ضعف الخبرة في التسويق الرقمي أو عدم وضوح الأسعار، بالإضافة إلى المنافسة الشديدة مع المنتجات المماثلة في السوق. المشاريع الأكبر مثل الروضة واجهت تحديات تتعلق بمعايير السلامة الصارمة وإدارة السيولة خلال الأشهر الأولى من التشغيل. والواضح أن التحديات التسويقية حالة طبيعية، وهي تواجه الجميع، فمهما كانت الشركة أو العلامة التجارية كبرى أو راسخة القدم في السوق، فلا بد أنها تواجه تحديات من نوع ما، لكن الفرق هو أن بعض رواد الأعمال يمكنهم إدارة تحديات مشاريعهم والتغلب عليها، ومن ثم فمن الواجب على الأسر المنتجة أن تتعلم أساسيات التسويق، وأن تتقن مهارات فن البيع؛ فمن شأن هذا أن يساعدها في مواجهة الكثير من الصعوبات والتحديات التي تعترض طريقها.

٤- المقترحات لتلافي الصعوبات والتحديات:

قدمت الحالات التي تمت دراستها عدة حلول لتجاوز التحديات التي واجهتها، وأبرز هذه المقترحات العمل على استحداث آليات تشريعية يتم من خلالها توفير دعم مالي مستمر، سواء على شكل قروض

ميسرة أو تمويل تشغيلي للأشهر الأولى بعد انطلاق مشاريع الأسر المنتجة، مع ضمانات بديلة عن اشتراط الكفالات الحكومية. كما أشاروا إلى أهمية التدريب المستمر في مجالات التسويق الرقمي، الإنتاج، والإدارة التشغيلية، وإنشاء منصات أو معارض موحدة للأسر المنتجة لتعزيز الترويج وتبادل الخبرات. بعض المشاريع ركزت على تحسين الوصول إلى العملاء من خلال تقديم خيارات دفع متنوعة، أو دمج المبيعات الإلكترونية لدعم المبيعات التقليدية. وأخيراً، أكدت بعض الحالات على ضرورة توفير أدوات إنتاجية إضافية أو أماكن عمل مناسبة، خصوصاً في المشاريع الحرفية والخدمية، لضمان استدامة النمو وجودة الإنتاج.

ويتضح من تحليل جميع الحالات أن المشاريع الأسرية الصغيرة، سواء غذائية، حرفية، تعليمية أو تجارية، تحقق أثراً اقتصادياً واجتماعياً ملموساً، رغم التفاوت في مستويات الدعم والتمويل. كما أتضح أن الجمع بين الدعم الحكومي والتمويل الذاتي يعزز الاستقرار والقدرة على التوسع، بينما المشاريع الذاتية التمويل تعتمد على المبادرة والابتكار لتجاوز العقبات. كما تبين أن التدريب، والتسويق الرقمي، واستراتيجيات التوزيع المرنة، إلى جانب التمويل الموجه، تعد عناصر أساسية لضمان استدامة وزيادة الأثر والعائد الاجتماعي والاقتصادي لمشاريع الأسر المنتجة.

التوصيات :

١. تعزيز الدعم المالي المستدام: ضرورة توفير برامج تمويلية مرنة للأسر المنتجة، لا تقتصر على رأس المال التأسيسي بل تمتد لتشمل الدعم التشغيلي في المراحل الأولى، مع تقديم قروض ميسرة وخيارات تمويل بديلة عن الكفالات الحكومية.
٢. تطوير القدرات التسويقية والإدارية: تنظيم برامج تدريبية متخصصة في التسويق الرقمي، إدارة المشاريع الصغيرة، ومهارات الإدارة المالية، بما يرفع من قدرة الأسر المنتجة على المنافسة والاستدامة في السوق.
٣. توسيع قنوات التوزيع والتسويق: العمل على إنشاء منصات تسويق إلكترونية موحدة، أو معارض دورية للأسر المنتجة، لتسهيل وصول منتجاتها إلى المستهلكين، وزيادة فرص الترويج والتواصل مع العملاء.

٤. التركيز على الابتكار وجودة المنتجات: تشجيع الأسر المنتجة على تحسين جودة منتجاتها وخدماتها، والبحث عن مجالات مبتكرة تميزها عن المنافسين، من خلال التدريب على استخدام الأدوات الحديثة ورفع معايير التغليف والعرض.
٥. تقديم حوافز للاستدامة: ربط الدعم الحكومي والتنموي بحوافز إضافية مرتبطة بمدى التزام الأسرة بالجودة والاستمرارية، مثل إعطاء أولوية للمشاريع التي تثبت نجاحها في السوق أو تحقق نسب نمو واضحة.
٦. إنشاء مراكز دعم واستشارات متخصصة: تأسيس مراكز أو وحدات إرشادية تقدم الاستشارات الفنية والقانونية والتسويقية للأسر المنتجة، بما يعزز فرص نجاحها ويحد أو يقلل من احتمالية التعثر.
٧. تشجيع الشراكات المجتمعية والمسؤولية المجتمعية: تحفيز واساثار برامج المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص، وحث الجمعيات الخيرية على الدخول في شراكات استراتيجية مع الأسر المنتجة عبر دعمها تسويقياً ولوجستياً، وفتح منافذ بيع لمنتجاتها في المراكز التجارية أو عبر منصات إلكترونية.
٨. معالجة التحديات الموسمية: تصميم برامج لدعم الأسر المنتجة في مواجهة تقلبات المواسم والإجازات، عبر خطط بديلة تشمل التنوع في المنتجات أو تقديم خدمات إضافية.

المراجع:

المراجع العربية :

- بنك التنمية الاجتماعية .(٢٠٢٠) . الدليل الاجرائي للائحة تنظيم عمل الاسرة المنتجة في المملكة العربية السعودية، الإصدار الثاني
- رجب ربحان، الحسيني.(٢٠٠٣). الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمشروع الأسر المنتجة بمحافظة الدقهلية. مجلة بحوث التربية النوعية، ٢٠٠٣، (١)، ١٩٥-١٣٨٧٢٤٤٤/mbse.٢٠٠٣، ١٠،٢١٦٠٨/doi .
- الرديعان ، خالد عمر . (٢٠١٠) ، مشروعات الأسر المنتجة المتميزة وكيفية تطويرها في دول مجلس التعاون ، سلسلة الدراسات الاجتماعية ع ٦١ ، مجلس التعاون الخليجي ، البحرين
- الخمشى، سارة صالح.(٢٠١٤). دور شبكات الأمان في تمكين المرأة السعودية الفقيرة "الأسر المنتجة نموذجاً"، جامعة حلوان، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، عدد ٣٦، ج ١٥ .

- الشمري، مشاري سعود.(٢٠٢٢). العائد الاجتماعي لمشاريع الأسر المنتجة على الأسر المنتجة في منطقة حائل، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، عدد ٧٤، ج ١.
- الشاطري، نوره علي، حجازي، هدى محمود.(٢٠٢٤). تقييم العائد الاجتماعي لورش التدريب الحرفي والمهني المقدمة للأسر المنتجة، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، الجمعية العربية للتنمية البشرية والبيئية مجلد ١٩ عدد ٢.
- الصعدي، هناء كامل.(٢٠٢٠). أثر دور الحرف اليدوية للأسر المنتجة في استحداث تصميمات فنية معاصرة للتنشيط السياحي بمحافظة الأحساء بالمملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الإنسانية والإدارية، جامعة الملك فيصل، مجلد ٢١.
- الشهراني، هند فايع.(٢٠١٧). دور الأسر المنتجة في تحسين نوعية الحياة لدى المستفيدات ، مجلة الخدمة الاجتماعية ، مجلد ٥٦ ع ٦ ، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين.
- المسرحي، اسماء يحيى، الزامل، وليد سعد.(٢٠٢٤). الارتقاء باقتصاديات الأسر المنتجة كمدخل لتجديد الأحياء المتدهورة عمرانيا، حي العود حالة دراسية، المجلة الدولية للهندسة المعمارية والبحوث الحضرية، عدد ٢٧، الإصدار الأول، المعهد العالي للهندسة والتكنولوجيا بالمنيا. <https://ijaeur.journals.ekb.eg>
- القصاص، ياسر عبد الفتاح.(٢٠٢١). تصور تخطيطي لمواجهة تحديات مشروعات الأسر المنتجة لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، عدد ٢٤، الجمعية العربية للتنمية البشرية والتنمية.
- الخيال، هدى.(٢٠١٩). الفرص التسويقية لإنتاج الأسر المنتجة ومقترحات تنميتها، دراسة ميدانية للأسر المنتجة في المملكة العربية السعودية، الجمعية العلمية للخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط، مجلد ٩، عدد ١.
- السبتي، خوله عبدالله.(٢٠٢٠). أثر الدورات التدريبية لريادة الأعمال في اكساب الأسر المنتجة المعارف والمهارات التسويقية من منظور الخدمة الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية جامعة الكويت، مجلد ٤٨، عدد ٣.
- نجار، حنين محمد.(٢٠٢٣). فاعلية برنامج تدريبي مقترح قائم على بيئة تعليم الكتروني تكميلي في تنمية مهارات التفكير المنتج لدى الأسر المنتجة بمدينة جدة، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المركز القومي للبحوث، غزة، مجلد ٧، عدد ٣٣.
- وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (٢٠٢١). تقرير الأسر المنتجة في المملكة العربية السعودية. الرياض.
- Saudi Vision ٢٠٣٠. (٢٠١٦). Vision ٢٠٣٠. المملكة العربية السعودية.

المراجع الأجنبية:

- Alghami, S., & Hussin, H. (٢٠٢٣). Obstacles and Prospers of Family Businesses in the Kingdom of Saudi Arabia: A Systematic Literature Review. International Journal of Industrial Engineering & Production Research, ٣٤(١), ٤٥-٦٠.
- Al Rawaf, H., & Alfalih, A. (٢٠٢٤). Family business sustainability: Governance, women's empowerment, and culture in Saudi Arabia. Family Business Journal, ٩(٢), ١-١٥.
- Alrossais, A. (٢٠٢٣). Challenges of Succession Planning among Family Businesses in the Kingdom of Saudi Arabia (Doctoral dissertation). Middlesex University.

المواقع الإلكترونية :

- بنك التنمية الاجتماعية. (٢٠٢٣). الأسر المنتجة. تم الاسترجاع من <https://nppf.sdb.gov.sa>
- برنامج التحول الوطني. (٢٠٢٣). رؤية المملكة ٢٠٣٠. تم الاسترجاع من <https://umbraco.vision٢٠٣٠.gov.sa/ar/v٢٠٣٠/vrps/ntp/>
- منصة السعودية. (٢٠٢٣). رؤية المملكة ٢٠٣٠. تم الاسترجاع من <https://www.my.gov.sa>
- المنصة الوطنية للأسر المنتجة. موقع حكومي رسمي تابع لحكومة المملكة العربية السعودية <https://nppf.sdb.gov.sa>.
- <https://tagseer.dulaney.gv.sa> موقع تجسير لريادة الأعمال -.
- <https://reef.gv.sa> - موقع (ريف السعودية)